ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

**Moaed Salih Habeeb**

Tikrit University / College of Arts

* *Corresponding author: E-mail* :
٠٧٧٠٢٣٠٨٥٤٧
**moaedalhabeeb@tu.edu.iq**

***Keywords*:**
absolute,
grammatical restriction,
meaning,
absolute object,
function

**A R T I C L E  I N F O**

***Article history:***

| | |
|---|---|
| Received | 3 Jan 2026 |
| Received in revised form | 25 Jan 2026 |
| Accepted | 27 Jan 2026 |
| Final Proofreading | 29 Apr 2026 |
| Available online | 29 Apr 2026 |

*E-mail* t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

# Grammatical Absoluteness and Restriction and Their Role in Directing Meaning: the Absolute Object as a Model

**A B S T R A C T**

Arabic includes important levels through which the language progresses, reaching its peak in expression, clarification, and eloquence. Each of these levels contributes to revealing the meanings of these structures, fully capable of revealing them using its own tools. This can be done through the assistance of other levels. Each level also includes various styles, forms, and images that can be observed by those who carefully examine them. These forms effectively contribute to revealing the meanings of these structures. Linguistic phenomena may also permeate these levels, enabling the words of speech to perform their grammatical functions to the fullest, achieving the intended benefit and realizing the intended meaning of the text. Among these phenomena are grammatical absoluteness and restriction, and the role they play in directing the meanings of these sentences and specifying them according to the requirements of the textual product and the context in which they appear. The study is divided into two sections to examine this concept according to a grammatical perspective with semantic dimensions and purposes in Arabic texts in general and in the Qur'anic text in particular

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.4.2.2026.3

## الإطلاق والتقييد النحوي ودورهما في توجيه المعنى المفعول المطلق أنموذجاً

مؤيد صالح حبيب/ جامعة تكريت / كلية الآداب

**الخلاصة:**

تتضمن اللغة العربية مستويات مهمة تتدرج فيها اللغة لتبلغ ذروتها في التعبير والإيضاح والبيان وكل مستوى من هذه المستويات يساهم في كشف معاني تلك التراكيب يمكنه الكشف عنها بصورة كاملة وفق أدواته وقد يكون الكشف بالاستعانة بالمستويات الأخرى ، كما يتضمن كل مستوى منها أساليبَ وأشكالاً

وصوراً متعددة يلاحظها الذي يمعن و يدقق النظر فيها تسهم بشكل فعَّال في كشف معاني تلك التراكيب وقد تتخللها ظواهر لغوية تساهم في أداء ألفاظ الكلام وظائفها النحوية على أتم صورة لتتم الفائدة ويتحقق المراد من تأليف النص ، ومن هذه الظواهر الإطلاق والتقييد النحوي والدور الذي يقومان به في توجيه معاني تلك الجمل وتخصيصها حسب ما يقتضيه منتج النص والسياق الذي جاءت فيه ، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة الموسومة بـ ( الإطلاق والتقييد النحوي ودورهما في توجيه المعنى المفعول المطلق أنموذجا ) والتي قسمت الدراسة فيه الى مبحثين لدراسة هذا المفهوم وفق رؤية نحوية ذات أبعاد وغايات دلالية في النص العربي بشكل عام وفي النص القرآني بشكل خاص .

المفاتيح : الإطلاق , التقييد النحوي , المعنى ، المفعول المطلق ، الوظيفة , المختص .

## المقدمة

تتضمن العربية أشكالاً وصوراً عديدة من الظواهر اللغوية التي تُنظَّم وتوضح وتفسر دلالة النص الذي يقع تحت ظلالها ، ومن هذه الظواهر الاطلاق والتقييد النحوي الذي وجدت اهتمام الأصوليين والبلاغيين في هذين المصطلحين بارزاً عكس ما وجدته لدى النحويين ا، إذ كانت دراستهم للإطلاق والتقييد دراسة هامشية فرعية تقع ضمن دراسات نحوية رئيسة أخرى بدلالة ثانوية لا تكاد تذكر .

تم تقسيم الدراسة الى مبحثين أما الأول فجعلته لبيان المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الاطلاق والتقييد وبيان أنواعهما وأسبابهما والأدوات والأغراض والأهداف من استعمالهما في الكلام ، أما المبحث الثاني فخصصته للمفعول المطلق وأنواعه وما ينوب عنه وأنواع عامل نصبه والأحكام التي تنظمه داخل النص ودورهما في اطلاق وإعمام المعاني وتقييدها وتخصيصها بأدوات التقييد ثم الخاتمة التي أثبتنا فيها ما توصلنا إليها من نتائج ترتبط بوجه أو بآخر بالإطلاق والتقييد واستعمالهما في توجيه المعاني وبيانها وثم ثبت المصادر والمراجع التي اعتمدناها في اغناء دراستنا بالمادة العلمية المتعلقة به ، سائلين الباري عز وجل أن نكون قد وفقنا في بلوغ مرامه وأتممنا الفائدة فيه وأجدنا في شرحه وعرض وسائله وأدواته وأغراضه وما التوفيق إلا من الله العلي القدير .

## المبحث الأول

## الإطلاق والتقييد النحوي ( التعريف والأنواع والاسباب والأغراض )

أولاً – **الاطلاق والتقييد لغة واصطلاحاً** : تحتم علينا أصول البحث العلمي في أي دراسة كانت البحث في معنى المصطلح – عنوان الدراسة – لغة واصطلاحاً قبل الغوص في حيثيات الموضوع وتدارسها وتقديم المعطيات والنتائج ، إذ إنَّ في فهم المصطلح سبيلاً وطريقاً يمكَّنان متلقي و قارئ النص من خلاله قطع شوط كبير يختصر به الوقت ويقلُّ به الجهد في فهم واستيعاب دلالته وأبعاده وغاياته ، وبذلك ارتأينا أن نوضح هنا معنى الاطلاق والتقييد لغة بما أوردته معجمات اللغة العربية بما أكَّده الاستعمال وأثبته علماء العربية ومن بعدها تعريفه اصطلاحاً لنقيده بما اختصت دراستنا إذ نجد للمصطلح الواحد تعريفات مختلفة بين علماء الأصول وعلماء البلاغة وعلماء النحو وعلماء المنطق والفلسفة وغيرهم ومهما كان هذا التباين لامعاً فلا بد من وجود وشيجة قوية جامعة بين تلك الأفانين يأتي به المصطلح ليدل على ماهيته وحقيقته .

أما معنى الإطلاق لغة فقد قال الخليل (( طلق: طُلِقَتِ المرأة فهي مَطلُوقةٌ إذا ضربها الطَّلْقُ عند الولادة. والطَّلاقُ: تخلية سبيلها، والمرأة تطلق طلاقاً فهي طالِقٌ وطالقِة غداً ... والطالِقُ من الإبل ناقة ترسل في الحي ترعى من جنابهم أي حواليهم حيث شاءت، لا تُعقل إذا راحت ولا تُنحى في المسرح ، وأطلَقْتُ الناقة وطَلَقَتْ أي حللت عقالها فأرسلتها ... ورجل طَليقُ اللسان وطَلْقُ اللسان: ذو طلاقة وذلاقة، ولسانه طَلْقٌ ذلق أي مستمر. ورجل طَلْقُ اليدين: سمح بالعطاء )) (الفراهيدي، ١٤٣٢ هـ، الصفحات ج ٥ ، ص ١٠١ – ١٠٢)

وقال ابن فارس (( الطَّاءُ وَاللَّامُ وَالْقَافُ أَصْلٌ صَحِيحٌ مُطَّرِدٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّخْلِيَةِ وَالْإِرْسَالِ ، يُقَالُ: انْطَلَقَ الرَّجُلُ يَنْطَلِقُ انْطِلَاقًا. ثُمَّ تَرْجِعُ الْفُرُوعُ إِلَيْهِ ، وتَقُولُ: أَطْلَقْتُهُ إِطْلَاقًا. وَالطِّلْقُ: الشَّيْءُ الْحَلَالُ، كَأَنَّهُ قَدْ خُلِّيَ عَنْهُ فَلَمْ يُحْظَرْ... وَالطَّالِقُ: النَّاقَةُ تُرْسَلُ تَرْعَى حَيْثُ شَاءَتْ. وَيُقَالُ لِلظَّبْيِ إِذَا مَرَّ لَا يَلْوِي عَلَى شَيْءٍ: قَدْ تَطَلَّقَ. وَرَجُلٌ طَلْقُ اللِّسَانِ وَطَلِيقُهُ. وَهَذَا لِسَانٌ طَلْقٌ ذَلْقٌ. وَتَقُولُ: هَذَا أَمْرٌ مَا تَطَلَّقُ نَفْسِي لَهُ ، أَيْ لَا تَنْشَرِحُ لَهُ. وَيُقَالُ: طُلِّقَ السَّلِيمُ، إِذَا سَكَنَ وَجَعُهُ بَعْدَ الْعِدَادِ ... " الْمُطَلَّقِ "، وَهُوَ الَّذِي طُلِّقَ مِنْ وَجَعِ السُّمِّ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَرْوِيهِ " الْمُطَلِّقُ " بِكَسْرِ اللَّامِ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُمْ يُسَمُّونَ الرَّجُلَ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يُسَابِقَ بِفَرَسِهِ الْمُطَلِّقُ، فَالْأَهْوَالُ تَعْتَرِيهِ ; لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَيَسْبِقُ أَمْ يُسْبَقُ )) (فارس، ١٩٧٩ م ، الصفحات ٤٢١ – ٤٢٢)

أي إنه بمعنى التخلية وهو ما ذكره ابن منظور قائلا : (( الطالِقُ مِنَ الإبل: الَّتِي طُلِقت فِي المرعَى، وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي لَا قَيْد عَلَيْهَا، وَكَذَلِكَ الخليَّة. وطَلاقُ النِّسَاءِ لِمَعْنَيَيْنِ: أَحدهما حَلُّ عُقْدة النِّكَاحِ، وَالْآخَرُ بِمَعْنَى التَّخْلِيَةِ والإِرْسال... وحبَسُوه فِي السِّجْن طَلْقاً أَي بِغَيْرِ قَيْدٍ وَلَا كَبْل. وأَطْلَقَه فَهُوَ مُطْلَق وطَلِيق: سَرَّحَهُ ...

وَالْجَمْعُ طُلَقَاء، والطُّلَقاء: الأُسراء العُتَقاء. والطَّليق: الأَسير الَّذِي أُطْلِق عَنْهُ إِسارُه وخُلِّيَ سبِيلُه.... وَقَالَ ابْنُ الأَعرابي: يُقَالُ هُوَ طَلِيقٌ وطُلُقٌ وطالِقٌ ومُطْلَقٌ إِذا خُلِّي عَنْهُ، قَالَ: والتَّطْلِيقُ التَّخْلِيَةُ والإِرسال وحلُّ الْعَقْدُ، وَيَكُونُ الإِطلاقُ بِمَعْنَى التَّرْكِ والإِرسال )) (منظور، ١٤١٤ هـ، الصفحات ٢٢٥ – ٢٢٧) وبذلك يمكن القول إن معنى المطلق لغة هو الحر المتروك الذي تم تسريحه وتخلية سبيله يسرح حيث يشاء دون مقيدات تقيده أو مكبلات تحد من حريته.

أما القيد لغة فقد جاء في أصله أنَّ (( الْقَافُ وَالْيَاءُ وَالدَّالُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ الْقَيْدُ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ، ثُمَّ يُسْتَعَارُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُحْبَسُ. يُقَالُ: قَيَّدْتُهُ أُقَيِّدُهُ تَقْيِيدًا. )) (فارس، ١٩٧٩ م ، صفحة ٤٤) وبذلك يكون (( القَيْدُ: مَعْرُوفٌ، وَالْجَمْعُ أَقْيادٌ وقُيودٌ، وَقَدْ قَيَّدَه يُقَيِّدُه تَقْييداً وقَيَّدْتُ الدابَّة. وَفَرَسٌ قَيْدُ الأَوابِدِ أَي أَنه لِسُرْعَتِهِ كأَنه يُقَيِّدُ الأَوابد وَهِيَ الحُمُرُ الوحشيَّةُ بِلَحَاقِهَا... وَقَالَتِ امرأَة لعائشة، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهَا: أَأُقَيِّدُ جَمَلي؟ والمُقَيَّدُ: مَوْضِعُ القَيْدِ مِنْ رِجْل الْفَرَسِ وَالْخَلْخَالِ مِنَ المرأَة... والمُقَيَّدُ هَاهُنَا: الموضِعُ الَّذِي يُقَيَّدُ فِيهِ أَي أَنه مكانٌ يَكُونُ الْجَمَلُ فِيهِ ذَا قَيْد. )) (منظور، ١٤١٤ هـ، صفحة ٣٧٢) ، وبذلك يكون معنى المقيد لغة هي موانع معينة يكبَّل بها الشيء فيمنعه من القيام بكامل أموره بشكل تام ويحد من حريته وحركته إلا ضمن حدود عينة لا يتجاوزها حسب نوع القيد .

**أما تعريف المطلق والمقيد** لدى أهل الصنعة من اللغويين كالرماني ( ت ٣٨٨ هـ ) الذي قال عنه أن (( المطلق : هو المجرَّد مما يعيَّن المعنى )) (رسالتان في اللغة ، ١٩٨٤ م، صفحة ٧٠) ، أما ابن فارس فقال : هو (( أن يُذكر الشيء باسمه فلا يُقرَن به صفة ولا شرط ولا زمان ولا عدد ولا شيء بسبب ذلك )) (فارس أ.، ١٩٩٧ م ، صفحة ١٤٦) ، أما السيوطي فبيَّن أن بعض الاسماء مطلقة غير محددة ولا مقيدة حتى تكون في حال آخر فالمائدة تُسمَّى خِوان و لا تكون مائدة حتى يكون عليها طعام وهكذا تطلق الاسماء فتُحدد بمقيدات (السيوطي، ١٩٩٨، صفحة ٤٤٩) ، وبذلك يكون (( المطلق: ما يدل على واحد غير معين )) (الجرجاني، ١٩٨٣، صفحة ٢٨٨) أي هو اللفظ الذي يجري على اطلاقه لعدم تحديده بمعين وتجرده من القيود .

أما المقيد فحدَّه الرماني قائلاً عنه أنه (( هو الموصول بما يُعيَّن المعنى )) (الرماني، ١٩٨٤، صفحة ٧٠) ، وهو غير محدد بنوع معين إذ التفسير والتخصيص والتفصيل كلها تسهم في كشف وتحديد المعنى ، أما ابن فارس فذكر المقيد بأكثر دقة فقال إنَّ المقيد هو الذي يُحدد بِقَرِينٍ معين كأن يكون اسماً أو صفة أو شرطاً أو زماناً أو عدداً أو أي شيء يشبه ذلك فيكون القرين زائداً لكن يكشف ويحدد المعنى (فارس أ.، ١٩٩٧ م ، صفحة ١٤٦) ، وبذلك يكون الإطلاق والتقييد من الظواهر اللغوية والتي سنَّ لهما علماء اللغة مفهوماً وإن

كان عامًّاً وليس واضحاً كما هو اليوم وأدوات تميَّز بين المصطلحين إلا أنهم فتحوا الأفق لمن يأتي بعدهم في رصد هذه الظاهرة والتوسع في دلالتها والكشف عن أدوات جديدة تساعد في بيان هذه الظاهرة

**أما تعريف المطلق والمقيد اصطلاحاً** عند النحويين فلم أجد لهما حدًّاً نحويا خالصاً يبيَّن حقيقتهما كمصطلح بهذه التسمية ، إنما كانت دلالتهما اللغوية هي المستعملة في بيان المراد بهما ، فكان دأب النحويين في وضع حدود المصطلحات النحوية العودة الى دلالة مادة المصطلح لغوياً إن لم يضع أحد علمائه للمصطلح حدًّا خاص به بشرط أن يوافق استعماله نحوياً دلالته لغوياً لكي يستعمل في لغتهم الوصفية وهذا حال علماء المنطق والأصول والبلاغة ، لذلك نجد في كتبهم تلميحات واشارات عنهما لكنها تختلف عن المعنى الدال دليها نحوياً وإن كانت تتوافق معها في بعض الأمور الصغيرة ، لذلك ما وجدت في كتب المتقدمين حدًّاً صريحاً لهما (العمري، ٢٠١٤، صفحة ٤١)، قال ابن هشام في مغني اللبيب أنَّ المطلق هو ما دلَّ على الحقيقة لا باعتبار قيد من القيود (الأنصاري، ١٩٨٥، صفحة ٧٣) ، أما ابن يعيش فقد وجدناه يحدُّ اسم الجنس بهذا التعريف قائلاً عنه ((ما كان دالًا على حقيقةٍ موجودةٍ , وذواتٍ كثيرةٍ. وتحقيقُ ذلك أنّ الاسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة، ودلّ مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابُهُ تلك الأشياءِ تشابُهًا تامًّا ، حتى يكون ذلك الاسمُ اسمًا لذلك الأمر الذي وقع به التشابُه ، فإنّ ذلك الاسم يسمّى اسم الجنس، وهو المتواطيء كـ "الحيوان"، الواقع على الإنسان والفرس والثور والأسد، فالتشابُه بين هذه الأشياء وقع بالحياة الموجودة في الجميع. وكذلك إذا قلت: "إنسانٌ"، وقع على كلّ إنسان، باعتبار الأَدَميّة. وكذلك إذا قلت: "رجلٌ"، وقع على كلّ رجل، باعتبار الرجليّة، وهي الذُّكوريّةُ والأدميّةُ، وهذا معنى قوله: "ما عُلّق على شيء، وعلى كلِّ ما أشبهه". فإنْ دلّ الاسمُ المفردُ على أشياء كثيرة، ولم يدلّ على الأمر الذي تشابهت تلك الأشياءُ به )) (يعيش، ٢٠٠١، صفحة ٩١). أما السيوطي فقال في همع الهوامع فقال (( هو ما وضع للماهية من حيث هي ، أي من غير تعينه في الخارج والذهن )) (السيوطي، همع الهوامع ، ١٤٣٢، صفحة ٧٠) ، كما وجدتُ أن تعريف النكرة مقارب للمطلق أو وجه من وجوهه باشتراط مجيئها في سياق الاثبات (( كل ما علق في أول أحواله على الشياع في مدلوله )) (الاشبيلي، ١٩٩٥، صفحة ١٣٤) وفيه أيضاً (( تنكير الشيء شياعه في أمته وكونه بعضاً مجهولاً من جملة )) (الحاجب، ٢٠١٠، صفحة ١٢٩) وبذلك يكون (( ما يدل على واحد لا بعينه )) (المخزومي، ١٩٨٦، صفحة ٣٠) وبذلك التشابه بين المطلق والنكرة نجد أنَّهما يدلان على شيء غير محدد ومعيَّن ليتشابهان في العموم والشمول في الدلالة والمعنى .

أما المقيد من الوجهة النحوية فيدور حول نقل دلالة المعنى على الحقيقة في الذهن ونقلها من العموم والتجريد الى التحديد والتشخيص بقيد من القيود النحوية (الأنصاري، ١٩٨٥، صفحة ٧٣) ، وبذلك يكون التقييد في النحو تشخيص الحقيقة وتحديدها ونقل الذهن في معرفة الشيء من الابهام الى البيان ، وهو ما

ذكره الدمشقي أنَّ (( التقييد في الحقيقة بيان لمراد المتكلم )) (الدمشقي، ١٩٩٠ م، صفحة ١٨٠) ، ويكون المقيد ما يعيَّن مسماه كالمعارف التي تقيد وتحدد النكرات (هشام، ١٤٣٢ ، صفحة ١٢٣) ، وبذلك تكون الصفات والمفاعيل والتمييز والزمان والاعداد من المقيدات التي غايتها واحدة وهي رفع الابهام ، قال ابن يعيش (( والمراد به رفعُ الإبهام، وإزالةُ اللَّبْس، وذلك نحو أن تُخْبِر بخَبَرٍ، أو تذكُر لفظًا يحتمل وُجوهًا، فيتردّدُ المخاطَبُ فيها، فتُنبِّهه على المراد بالنصّ على أحدِ محتملاته تبيينًا للغرض )) (يعيش، شرح المفصل، ٢٠٠١، صفحة ٧٠) وبذلك يكون القيد النحوي هو الذي يحدد المعنى ويفيد نقل الكلام من الإبهام الى البيان ليؤسس القيد معنى جديد يُستفاد منها المتكلم والمتلقي من ذكرها (السامرائي، ١٩٩٠، صفحة ٧٠٨) ،

وبهذا الاعتبار تكون مقاربة هذا المفهوم عموما وحصره في تعريف نحوي واضح المعالم صعب جداً خصوصا يتطّلبان العودة إلى الاستعمالات اللغوية العامة في ظل سياقات لغوية معينة تحددها تلك الظواهر النحوية الحاضنة لقضية القيد. وأولى الصعوبات التي اعترضتنا ونحن نحاول الكشف عن تعريف هذا المفهوم تتمثل في عدم إيلاء الاطلاق و القيد النحوي صدارة الاهتمام في مصنفات النحاة المّتصلة بالنحو. والسبب في ذلك يعود الى إسناد دور منهجي وظيفي لمصطلح القيد وأثره في تحديد المعاني ، فهو ليس ظاهرة نحوية خالصة مقصودة لذاتها يمكن أن تفرد لها باب خاص في كتب النحو كباب المفاعيل مثلا أو العطف أو التنازع أو غيرها وإّنما مفهومه وظيفي ودوره معنوي يساعد على بيان الظواهر النحوية التي دأب النحاة على تخصيص أبواب وفصول لدراستها. ويفسر لنا كذلك عثورنا على ذكر لفظ القيد في هامش دراسة الظواهر النحوية لمسائل أخرى ولهذا لم نجد باباً أو فصلاً خاصاً بمسمى القيد (العمري، القيد التركيبي في الجملة العربية، ٢٠١٤ م، صفحة ٤٣).

وهذا لا يعنى قلة أو ضعف شأن الاطلاق والتقييد من الوجهة النحوية ودورهما في بيان المعاني أو تفسيرها أو توجيه الخطاب فيها بما يخدم أطراف الخطاب ( المتكلم والمخاطب والنص ) وهذه الوظائف هي إحدى غايات علم النحو ، وبذلك يكون الإطلاق ظاهرة لغوية خطابية محضة تتصف بالعمومية والشمول والابهام في دلالتها على أشياء عامَّة غير محددة في ماهيتها لتكون مجهولة في خارجها وصفتها وشكلها وغير معرَّفة بالشكل المطلوب في ذهن متلقي النص كأن نقول مثلاً ( هذا رجلٌ ) أو أن نقول ( ضَرَبَ زيدٌ ) فنسكت وإن كانت هذه الجمل صحيحة نحوياً إلا أنها شاملة عامّة مطلقة في كل ( رجل ) وفي كل ( ضرب ) لأنهما ينقصهما التحديد والتشخيص في نوع وصفة وحال وماهية ( الرجل ) و ( الضرب ) ، وأما التقييد هو رفع اللبس والإبهام الذي يعتور الكلام من خلال مقيدات نحوية معينة لتساهم في تحديد المراد من النص تحديداً بيناً يوجب متلقيه السكوت عليه ؛ لأنه لا يطلب بعدها تفسيراً أو توضيحاً لأن المقيد قام بوظيفته النحوية على أتم وجه.

**ثانياً . أنواع المطلق والمقيَّد النحوي في العربية .**

١. المُطلق الإفرادي : والمطلق كما قلنا لفظ عام يستعمل للدلالة على ماهية شائعة معلومة في جنسها يستظل تحت ظله عدة أنواع تجمعها صفة مشتركة ليصلح كل نوع منها أن يأتي بالإفهام لدى الآخرين على سبيل الانطباق البدلي أي يحق لكل نوع منها أن يكون بدلاً عنه فيدل عليه ما لم يأتِ بقيد نحوي من المقيدات النحوية فيحدُّ من عمومه وشموله ويحدد المعنى المراد من كلام المتكلم ، لكن الاطلاق الإفرادي لا يتأتى إلا بشرطين يجب إلتزامه بهما أولاً – دلالته عل الماهية أو الذات أو الحقيقة الثابتة ثم دلالته على العموم والشمول لتخرج عن دائرته كل ما هو غير شائع . وثانيا – قابليته على الانطباق البدلي الذي يجعله صالحا بعلاقة البدلية أن تدل عليه مع تجرده من القيود النحوية التي تحد وتقلل من عموميته وشموله ، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٥ ﴾ البقرة: ٥ ،) إذ إن (( ذِكْرِ اسْمِ الْإِشَارَةِ أَبْلَغُ مِنَ الِاسْتِئْنَافِ الَّذِي يَكُونُ بِإِعَادَةِ اسْمِ الْمُسْتَأْنَفِ عَنْهُ. وَهَذَا التَّقْدِيرُ أَظْهَرُ مَعْنًى وَأَنْسَبُ بَلَاغَةً وَأَسْعَدُ بِاسْتِعْمَالِ اسْمِ الْإِشَارَةِ فِي مِثْلِ هَاتِهِ الْمَوَاقِعِ، لِأَنَّهُ أَظْهَرُ فِي كَوْنِ الْإِشَارَةِ لِقَصْدِ التَّنْوِيهِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا وَبِمَا يَرِدُ بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ مِنَ الْحُكْمِ النَّاشِئِ عَنْهَا، وَهَذَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِجَعْلِ اسْمِ الْإِشَارَةِ مُبْتَدَأً أَوَّلَ صَدْرِ جُمْلَةِ اسْتِئْنَافٍ. فَقَوْلُهُ: أُولَئِكَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ رُجُوعٌ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْهُمْ بِأَنَّ الْقُرْآنَ هُدًى لَهُمْ وَالْإِتْيَانُ بِحَرْفِ الِاسْتِعْلَاءِ تَمْثِيلٌ لِحَالِهِمْ بِأَنْ شُبِّهَتْ هَيْئَةُ تَمَكُّنِهِمْ مِنَ الْهُدَى وَثَبَاتِهِمْ عَلَيْهِ وَمُحَاوَلَتِهِمُ الزِّيَادَةَ بِهِ وَالسَّيْرِ فِي طَرِيقِ الْخَيْرَاتِ بِهَيْأَةِ الرَّاكِبِ فِي الِاعْتِلَاءِ عَلَى الْمَرْكُوبِ وَالتَّمَكُّنِ مِنْ تَصْرِيفِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى إِرَاضَتِهِ فَشُبِّهَتْ حَالَتُهُمُ الْمُنْتَزَعَةُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ بِتِلْكَ الْحَالَةِ الْمُنْتَزَعَةِ مِنْ مُتَعَدِّدٍ تَشْبِيهًا ضِمْنِيًّا دَلَّ عَلَيْهِ حَرْفُ الِاسْتِعْلَاءِ لِأَنَّ الِاسْتِعْلَاءَ أَقْوَى أَنْوَاعِ تَمَكُّنِ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ، وَوَجْهُ جَعْلِنَا إِيَّاهَا مُؤْذِنَةً بِتَقْدِيرِ مَرْكُوبٍ دُونَ كُرْسِيٍّ أَوْ مَسْطَبَةٍ مَثَلًا، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي تَسْبِقُ إِلَيْهِ أَفْهَامُهُمْ عِنْدَ سَمَاعِ مَا يَدُلُّ عَلَى الِاسْتِعْلَاءِ، إِذِ الرُّكُوبُ هُوَ أَكْثَرُ أَنْوَاعِ اسْتِعْلَائِهِمْ فَهُوَ الْحَاضِرُ فِي أَذْهَانِهِمْ )) (عاشور، ١٩٨٤، صفحة ٢٤٢)وجيء المصدر ( هدى ) بالتنكير دلالة على اطلاقه والعموم أي الهدى المطلق الذي بُني على معنى التعظيم والفخامة لأمرها وتشرفا لمقام المُتحدث عنهم ، إذ لم يحدد نوع الهدى وشكله فجاء مطلقاً وليقع تحت ظله جميع المفلحين من الناس .

٢– المطلق التركيبي وهو كل ما جاء من الجمل بنوعيها في العربية يجمع أركانها علاقة الاسناد ليبقى الحكم بها مطلقاً حتى يقيدها قيد ما يُجلي المعنى المراد عيناً ويبصر متلقي النص المراد تحديداً و بياناً ، ومن الجمل الفعلية نجد أن أفعالها إما أن تكون لازمة أو متعدية وحتى هذه الجمل إن لم تقترن أفعالها بمقيدات متعلقة بها توضح المعنى المراد منها كأن تكون ( صفة أو حال أو جار ومجرور ) تكون تلك الجمل مطلقة وكذا الحال في الأفعال المتعدية التي لم تستوفِ مفعولها تكون مطلقة بشيوع حدث الفعل مثاله ( جَاءَ

الطالبُ ) فعلها لازم و ( قرأَ الطالبُ ) فعلها متعدٍ لم يستوفِ مفعوله وكلتا الجملين مطلقة لم يقيدها قيد نحوي فجرت على إطلاقها . (الجنابي، ٢٠٠٢ ، الصفحات ٤٨ – ٥٣ ) .

**أما أنواع المقيد النحوي .**

إنَّ التقييد النحوي في اللغة العربية تم استخلاصه مما ذكره علماء العربية بصورة عامة وما قرره النحاة بصورة خاصة ضمن أبواب اتمام الفائدة في توضيح وتحديد معنى التراكيب النحوية أو بما تقدِّمهُ من توكيد له أو تفسرهُ أو تخصصه أو بما تعلله أو تميزه أو تبين هيئته وتوضحه لإيصال المعاني الى متلقيها ، ومما سجَّله البحث العربي من قيود يقع ضمن طائفة مقيدات الجملة العربية هي ( النواسخ والنفي والمفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى والشرط و الإضافة والجر والتوابع ) وهناك مقيدات أخرى للجملة العربية لربما لم يتم ذكرها هنا إلا أنها لا تقل أهمية عما ذكرناه في توجيه وتحديد معنى النص الوجهة التي أرادها منتجه (يونس، الجملة المقيدة في لغة القرآن الكريم ، ٣٠١٤، صفحة ٣٢) .

ومهما كان نوع القيد فهو لا يخرج عن إحدى هاتين الصورتين في توجيه معاني الجمل وهي :

١ . المقيد المحدد بالتشخيص الافرادي وهو أن تطلق على أحد الاشخاص أو الأشياء اسماً تشخصه وتميزه عن غيره من المسميات إذ يذهب الذهن الى ما استقر لديه من معلومات وبيانات تخص ذلك الاسم كاسماء الأعلام والموجودات ، كأن نسمي شخصاً بزيد فقد قيدناه وشخصناه بهذا الاسم وميزناه عن غيره فنقول ( جَاءَ زيدٌ ) ، لكن هذا القيد قد يعتريه بعض الإطلاق إذا كان هناك أكثر من شخص واحد يحملون هذا الاسم فنحن لا نعرف أي زيد منهم قد جاء ، وبذلك فإنه يحتاج الى قيد آخر يحدده فنقول ( جاءَ زيدٌ الكريمٌ) ليكون زيد الآخر غير كريم فيكون القيد الثاني أدل في توجيه المعنى حتى بلوغ الافهام لدي المستمع أو المتلقي ، وهذا التشخيص هو ما يحدد الاسم المفرد عن غيره من مسميات .

٢ . المقيد ( المعَّين بالتركيب ) وهو قيد يقترن باللفظ ليحدد ويحصر معناه في نطاق معين ويمنع شيوعه في جنسه ويفهم السامع مقاصد المتكلم تعييناً دقيقاً دون لبس أو إبهام باستعمال أداة من أدوات المُركَّب الخطابي , ومثاله قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ ﴾ البقرة: ٢٧٦ ، و ( الربا والصدقات ) قيدان في الآية لما يمحقه الله وأنَّ ( الربا ) جاءت مفردة دون جمع وهي التي يمحقها الله ويهلك صاحبها وماله ، والقيد الثاني الصدقات التي جاءت بالجمع فناسب معها الفعل ( يربي ) مع الكثرة والجمع ليوجه المعنى الذي أراده الله بإهلاك المرابي وماله والزيادة والبركة في الصدقات ومال صاحبها ، فسبحان الله الذي ناسب بين الفعل والقيد الموافق له لتأدية المعنى المراد بابلغ وأتم وأدق صورة أرادها

الحكيم سبحانه وتعالى . (الجنابي، ٢٠١٢، الصفحات ١٨٥ – ١٨٨) ومن التعيين والتقييد بالتركيب قولنا ( الحديقةُ أزهارُها جميلةٌ ) فالحديقة مبتدأ ( مسند إليه ) جاء التركيب من الجملة الاسمية ( أزهارها جميلة ) مقيدة بتحديد معين هو أنَّ الأزهار التي في الحديقة هي الجميلة وليس شكلها ولا أشجارها ولا عشبها ومروجها وهنا تبين لنا فائدة التقييد بالتركيب عما لو قلنا ( الحديقةُ جميلةٌ ) لكان المعنى مطلق أي أنَّ الجمال فيها في كائن في كل شيء موجود فيها .

**ثالثاً – أسباب الاطلاق والتقييد والنحوي .**

١ . إنَّ فكرة الاطلاق نشأت مع نشوء العربية فدعتها واستعملتها في مراحلها البدائية لسهولة استعمالها واستيعابها لدى المخاطب إذ كانت الغاية منه فهم الكليات والماهيات دون النظر الى صفاتها وأنواعها ومقيداتها ، فعندما تطورت الحياة دعت الحاجة للانتقال من التجريد الى التجسيد ومن العام الى الخاص ، واللجوء الى استعمال التقييد في خطاباتهم والتي هي ظاهرة لغوية اجتماعية تتسم بالجدية والحداثة وتعد مرحلة متقدمة ومتطورة في مسار اللغة العربية في تحديد دقائق الأشياء بسميات عميقة ودلالات خاصة .

٢ . يكون التوجه نحو الإطلاق بالإشارة الى الكليات والعموميات عندما يكتنفها الغموض وتدعوه الحاجة إلى الضبابية لدواعي تتطلب ذلك الخفاء باستعمال المطلق دون غيره ، أما المقيد فيستعمل عندما تكون الحاجة الى البيان والوضوح والاظهار للحقائق الثابتة بأدق تفاصيلها وتوجيه معانيها لدى طرفي الخطاب لغرض تحقيق أهداف الخطاب وغاياته من خلال توحيد عناصره من حيث بيان قصد المتكلم ومعرفة مضمون الخطاب وبلوغ الافهام لدى المتلقي وغالباً ما لا يتحقق إلا بتقييد الألفاظ بالإفراد والتركيب لتوجيه المعاني وتشخيصها أمام عناصر عملية الخطاب .

٣ . المقامات والسياقات التي تستدعي بعض الأحيان في لغة الخطاب التعبير عن الأشياء العامة والماهيات الكلية الشائعة دون مقيدات ومحددات ، وفي أحيان أخرى تكون الحاجة ملحَّة إلى تقييد العام بالخاص وتشخيصه لرفع الإبهام و اللبس عن الذهن وتحقيق فهم حقائق الأشياء بدقائقها وصفاتها .

٤ . إن الإطلاق سمة الاسم لأنَّ دلالته قائمة بنفسه دون حاجة مقيدات تبينه ولذلك فهي بارزة وبائنة الظهور عما يتميز به الفعل من التقييد إذ إن مادة الفعل مقيدة بالحدث وهيئته مقيدة بالزمن فإن أفرغت منه الزمن أصبحت دلالته مقيدة بالحدث فقط ليكون مطلقاً فيه كالمصدر ، وإن حذفنا عنه دلالة الحدث أصبح مجرداً منه مطلقاً في الزمن فقط الذي جاء عليه كالأفعال الناقصة .

٥. الحاجة في بعض الخطابات الى الاطلاق والعموم في الأشياء خاصة في القرآن الكريم للتشويق واشغال الذهن في التفكير والتحقق والاستنباط والاستنتاج واستقصاء ماهية تلك الأشياء على مقولة إن حمل الكلام على إطلاقه وعمومه أولى من تقييده ليتمكن مفسروه ومستعملوه من تحميله معانٍ أُخر يحتملها النص ، كما

تدعو الضرورة بعض الأحيان الى توجيه العقول البشرية بدقة الى المعنى المراد من النص بأن يكون النص على درجة عالية في لغته و بلاغته من حيث انتقاء الألفاظ وإحكام نظمها ورصفها وتمكين تراكيبها وأساليبها وعمق دلالتها ، فلا يمكن اطلاقه على العموم بل إنَّ التقييد من أولويات خطابه ووسيلة وأداة مهمة في افهام متلقيها للمراد (الجنابي، ٢٠١٢، الصفحات ١٨٨ – ١٩٢) .

**رابعاً – أدوات الإطلاق والتقييد النحوي** : للإطلاق النحوي في العربية أدوات كما للتقييد النحوي أدوات يستعين بها الناص أو منتج النص عندما يعي تماماً الغرض من الكلام وماذا يريد به من غايات ، وأدوات الإطلاق النحوي التي ذكرها النحاة منها ما يتصل بالأسماء ومنها ما يتصل بالفعل ، فأما أدوات الاطلاق في نطاق الاسماء فهي حذف المفعول به وما يقع عليه فعل الفاعل والغاية حسب ما سبب الحذف ومن هذا الضرب قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥ ﴾ الضحى: ٥ فجاء الاعطاء مطلقاً إذ لم يحدد سبحانه وتعالى العطية فحذف المرضي به أما الرضى فخاص بالرسول ( صلى الله عليه وسلم ، ومن الأدوات حذف الفاعل وإقامة المفعول به مقامه ليكون الفعل مبنيا للمجهول ودواعي ذلك كثيرة ومثاله قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ۝٨٦ ﴾ النساء: ٨٦ فجاء الفعل ( حُييتم ) الذي لم يسند الى فاعل مخصوص ليكون التوجيه مُطلقا غلى أي شخص كان ، ومن الأدوات النكرة في موضع الاثبات مثاله ( قرأتُ كتاباً ) فالكتاب جاء بصيغة النكرة في موضع الاثبات فكان مطلقا فلم يحدد نوع الكتاب في أي تخصص كان في العربية أو في السياسة أو في غيرها أما أدوات الإطلاق المرتبطة بالفعل فهي دلالة الإطلاق التي نجدها في الفعل الماضي والمضارع ومن أمثلة الزمن الماضي قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ﴾ الأنعام: ٥٤ فجاءت الرحمة مطلقة فتم اثباتها لله سبحانه وتعالى ومن لوازمه وموجودة بوجوده ومن المضارع الدالة على الاستمرار والتجدد قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِۖ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّۖ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ۝٢٧ ﴾ آل عمران: ٢٧ فلم تتقيد الأفعال هنا وهي ( تولج ) و ( تخرج ) و ( ترزق ) فجاءت مطلقة غير مقيدة بوقت محدد أو بأشياء معينة فأصبح الكلام يجري على إطلاقه دون تقييد **(الجنابي، ٢٠١٢، الصفحات ٨٤ – ١٤٤)**

وبذلك يأتي التقييد النحوي بطرق كثيرة ومختلفة ومما أجمع عليها علماء النحو ما كان جملة أو مفرداً أو ما يشابهها كالتقييد بالجملة الاسمية أو الجملة الفعلية أو الجملة الحالية والأفعال الناسخة ( كان وأخواتها ) وشبه الجملة ( حروف الجر ) و المفاعيل الخمسة والتي منها المفعول المطلق الذي هو موضوع دراستنا (ياس، مجلد ٣١ عدد ١٢ / ٢٠٢٤، صفحة ٢٢)، ومن القيود أيضاً ومن المقيدات النحوية النواسخ ( إنَّ

وأخواتها ) والتوابع وهي النعت و الصفة والتوكيد والعطف والبدل وظرفي المكان والزمان (يونس، الجملة المقيدة في لغة القرآن الكريم ، ٢٠١٤، الصفحات ٣١ – ٣٤)

**خامساً – أغراض الاطلاق والتقييد .**

تأتي القيود النحوية لأغراض ومقاصد معينة كما يُؤتى بالإطلاق عند الحاجة إليه وفق ما يسعى إليه المتكلم من خلالهما لتحقيق تلك الأهداف والتي تكون حسب القيد الذي يأتي به في الخطاب بما يطابق الوظيفة النحوية له ويوافق السياق الذي جاء عليه ولتتم وتتحقق به الفائدة لدى متلقي النص أو السامع له باعتبارها الغاية الأولى والرئيسة التي من أجلها تم تنظيم الكلام ، فالتركيب عندما يكون مطلقاً يأتي بالعموم والشمول عندما يكون الأخيرين هما الغاية في سياق الجملة العربية مثاله قوله تعالى : {{ وما تنفقوا من خير فلأنفسكم وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله وما تنفقوا من خير يوفَّ إليكم وأنتم لا تُظلمون }} البقرة : ٢٧٢ ، فجاء الإنفاق مطلقاً من المال دون تقييده بمال معين سواء أكان المال منقولاً أو غير منقول كالعقار ليدلُّ على العموم والشمول لأي شيء يصلح الانفاق منه مادامت الغاية بذلك هو صنع الخير وهو القيد النسبي من الإنفاق طلباً للبرِّ والأجر والجنة ، لكن الانفاق جاء مقيداً في موضع آخر من القرآن الكريم ، وهو في سورة آل عمران قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٩٢﴾﴾ آل عمران: ٩٢ وهنا قيَّد الإنفاق بشبه الجملة ( مما تحبون ) أي لكي يُقبل منه ألزم الله المُنفِقَ أن يكون المال مما يحبه المنفِق لنفسه فلا يكرهه فإن كان غير ذلك فلا يقبل منه أبداً ، وهكذا يظهر لنا جلياً دور الإطلاق والتقييد في توجيه المعنى إذ لا شرف لأحدهما على الآخر في توجيه معاني النصوص فالإطلاق يتأتي في السياق الذي تدعو الضرورة إليه ، وكذا التقييد يثبت دوره عندما يكون المراد من الجملة تخصيص وتحديد معاني التركيب النحوي لبلوغ غاية منتج النص من الإخبار والإفهام والتأثير في متلقي النص .

ويكاد تكون أغراض الإطلاق ثابتة وهي لا تختلف عن أغراض التنكير كثيراً كما ذكرنا سابقاً من العموم والشمول وقد يكون الإبهام غرضاً آخر من أغراض الإطلاق كما في بعض الجمل المطلقة التي (( يُرادُ بها الابهامُ، نحو "أُكرِمُ رجلاً ما" أي رجلاً مُطلقاً غيرَ مُقيّدٍ بصفةٍ ما. وقد يُرادُ بها معَ الابهامِ التهويلُ، ومنهُ المثلُ "لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أنفَهُ"، أي لأمرٍ عظيمٍ )) (**الغلاييني، ١٩٩٣ م ، صفحة ٣ / ٢٢٣**) **أو** قد تكون لأغراض أخرى يستدعيها السياق ، أما أغراض التقييد فتتضح حسب أنواع المقيدات النحوية وترتبط بها لتحدد المقيدات أغراض تقييد الجمل ودلالتها كالنواسخ مثلاً فإن التقييد بها يأتي للأغراض التي تحتمله دلالة أدواتها كأن تكون طلباً للاستمرار في ظل أو حكاية الحال في كان أو لغرض تحديد وقت حدوث

الخبر نحو أصبح وأضحى وأمسى وبات أو لغرض التحويل أو كما في صار ، وكذا الحال في الحروف المشبهة بالفعل التي تفيد التوكيد كما في إنَّ وأنَّ أو الاستدراك في لكن أو التمني في ليت أو الترجي في لعل أو التشبيه كما في كأنَّ ، أو قد يؤتى بالقيد لغرض النفي الذي يستعمل في السلب على وجه مخصوص وأدواته هي ليس وما ولات ولم ولمَّا ولن وأن سواء أكانت لنفي الماضي أو المضارع أو الحال حسب نوع القيد المستعمل – أداة النفي – والذي يكون بعضها مختص بالجملة الاسمية وبعضها خاص بالجملة الفعلية , ومن المقيدات للمعاني المفاعيل الخمسة وما يلحق بها إذ تأتي لتحديد من وقع عليه الفعل ( المفعول به ) ، أو يفيد التقييد فيه توكيد حدوثه أو بيان نوعه أو عدده موضوع دراستنا المفعول المطلق ، أو لتحديد وبيان سبب حدوثه المفعول لأجله أو تحديد مكان أو زمان وقوع الحدث كما في المفعول فيه أو لبيان صاحبه وهو المفعول معه ، ومن المقيدات النحوية التوابع وهي النعت و الصفة والتوكيد والعطف والبدل ، ومن القيود أيضاً الشرط التي تقيد دلالة الخطاب بما تحمله أدواته وكذلك من المقيدات حروف الجر التي هي من متعلقات المسند ، هذه باختصار المقيدات أو القيود النحوية التي سجلتها الدراسات العلمية بين التراث العربي القديم والحديث التي أوجزناها تجنب الاطناب واحترازا من الخروج عن موضوع دراستنا الرئيس . **(يونس، ٢٠١٤، الصفحات ٣١ – ٣٤)**

وبذلك يكون للإطلاق أنواع وأسباب و أدوات ودواعٍ تستوجب اعتماده في التركيب النحوي بما يسهم في توجيه المعنى الذي يسعى منتج النص تحقيقه وتوسيع دلالته بما يحقق أغراض عامة توافق سياقه ، كما للتقييد النحوي من ذلك من أنواع واسباب وقيود وأغراض التي حددها النحاة التي لا تقلُّ شأناً عن الإطلاق ودور القيود في بيان المعنى وتخصيصه وتفسيره وتوجيهه المنحى المراد من تحرير نص ما .

## المبحث الثاني

## المفعول المطلق ودوره في توجيه معنى الجملة

**أولاً – المفعول المطلق** : إنَّ الملاحظ أن جميع المفاعيل مقيدة حسب المعاني التي قيدها الفعل حتى المفعول المطلق الذي يكون مطلقا لأنه يأتي مقيداً بمصدر الفعل أو هيئة مصدره أو عدده أو ما ينوب عنه فكان مطلقاً في أصله لأنه يحدثه الفعل حقيقة (السيوطي، المُزهر في اللغة، ١٩٩٨، صفحة ٢ / ٩٤) ، لذلك قال ابن يعيش إنَّ المصدر هو المفعول الحقيقي وهو ما يُسمى بالمفعول المطلق لأن الفاعل يحدثه حقيقة ليخرجه من العدم الى الوجود ويبينه (يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٠٠١، صفحة ١ / ١١٠) وهكذا يتضح لنا أنَّ (( المفعول المطلق مَصدرٌ يُذكرُ بعد فعلٍ من لفظهِ تأكيداً لمعناهُ، أو بياناً لِعَددِهِ، أو بياناً لنوعهِ، أو بَدَلاً من التلفُّظِ بفعلهِ. فالأول نحو {وكلّم اللهُ مُوسى تكليماً} . والثاني نحو "وقفتُ وقفتينِ".

والثالثُ نحو "سرتُ سيرَ العُقلاءِ". والرابعُ نحو "صَبراً على الشدائد" )) (الغلاييني، ١٩٩٣ م ، صفحة ٣ / ٣٢) وبذلك يكون مصدراً منصوباً دالاً على معانٍ خاصة بالحدث الذي أحدثه الفاعل وهو المعنى النحوي والوظيفة المتأتية تحت قرينة معنوية كبرى تسمى بقرينة التخصيص والتي يكون المفعول المطلق إحدى أنواع هذه القرينة أو فرع منها يساهم في تقييد الجملة وتوجيه معناها وفق مُراد منتج النص وحسب مقتضى السياق الذي جاء فيه من خلال توكيد فعله أو تحديد نوعه وبيان هيئته وصورته أو عدد حصوله **(حسان، ١٩٧٩، صفحة ١٩٨)** .

المفعول المطلق هو المفعول حقيقية لأنه في الواقع هو ما صدر عن الفاعل فبين هيئة فعله وصورته وعدده بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية (عليوي، ٢٠٢٤، صفحة ٩٤) أي أنَّ المفعول المطلق هو الذي يكون المصدر جوهره جُعِلت هيئته مطلقة لكن أنواعه هي التي تقيد دلالته فيه وتحدد معنى حدثه الذي صنعه الفاعل في المفعول به فتأكَّده أو تخصصه وفق ما يطلبه السياق ، مثاله أن نقول أولاً ( ضَرَبَ الولدُ ) و ثانياً ( ضربَ الولدُ الكرةَ ) و ثالثاً ( ضربَ الولدُ الكرةُ ضرباً ) ورابعاً ( ضَرَبَ الولدُ الكرةَ ضربةً قويةً ) و خامساً ( ضَرَبَ الولدُ الكرةَ ضربتين ) فمن خلال هذه الجمل نشاهد الفروق الدقيقة بين الجمل ودور القيود التي جاءت فيها في تقييد دلالة الجملة وتحديدها وتشخيص دلالة الحدث فيها فالجملة الأولى ناقصة الفائدة لأن الفعل ( ضَرَبَ ) متعدٍ لم يستوفِ مفعوله و ولم نعرف من الذي ضرب الولد ، أما الجملة الثانية فجاءت مقيدة بالمفعول به وهي الكرة التي لم يضرب الولد سواها فتقيدت دلالة حدثه الضرب بها ، أما في الجملة الثالثة فقد تم إثبات حدوث الضرب وتأكيد حصوله في لفظة ( ضرباً ) ، وفي الجملة الرابعة بيَّن القيد لنا هيئة أو صفة الضرب فقيدته بالقوة وهو ( ضربةً قويةً ) ، أما الجملة الخامسة فقيدت عدد ضربات الولد للكرة بأنها ضربتين ، وهذه الثلاثة الأخيرة هي ضروب المفعول المطلق في العربية وأنواعها .

**ثانياً – أضرب المفعول المطلق ودورها في تحديد وتقييد المعنى .**

قسَّم علماء العربية قيود المفعول المطلق من حيث دلالته في سياق الجمل الى قسمين مبهم يساوي عامله يأتي لتوكيده ومختص ما زاد على معناه فيفيد نوعه وعدده **(السيوطي، همع الهوامع ، ١٤٣٢، صفحة ٢ / ٩٦)** ، وهناك نوع ثالث ما ناب عن مصدره ولبيان و تحليل هذه القيود نود أن نفصَّل فيها القول كالآتي :

١ . **المبهم** . وهو القيد الذي يأتي مطابقاً لمعنى مادة عامله ومؤكداً له ومن هذا النوع **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ النساء: ١٦٤ ، ليظهر لنا جلياً الدور الذي قام به المسند والقيد ( المفعول المطلق ) وإن كان القيد النحوي خارج عملية الاسناد لكن رغم ذلك لا يمكن الاستغناء عنه إذ

جاء بفائدة ومعنى جديد لم يأتِ به طرفي الاسناد ، و ليكون القيد النحوي – المفعول المطلق – في مرتبة العمدة في الكلام في التوكيد والاثبات و لحاجة السامع إليه في ترسيخ فكرة وقوع الفعل لديه بهذا القيد فجاء توجيه المعنى وجهة جديدة ودلالة جديدة ساهمت في اتساع معنى التركيب وعمّت به الفائدة لأطراف الخطاب ، ومن شاكلة هذا العامل ( سلَّم تسليماً ) و ( رتِّل ترتيلاً ) ومعلوم أن ورود القيد في التركيب له أهمية بالغة الأثر كون الزيادة في المبنى تساهم في إثراء المعنى جلاءً و إيضاحاً (يونس، الجملة المقيدة في لغة القرآن الكريم، ٢٠١٤، صفحة ١٦٧).

٢. **المختص** . هو القيد الذي زاد على عامله فجاء بفائدة تقييد نوعه وتحديد معناه أو عدده ، وهو بذلك على ضربين أولهما أن يكون مقيداً نوعه الذي قد يأتي مضافاً نحو قول تعالى (( كلا لو تعلمون علم اليقين )) الكوثر : ٥ ، أو قد يأتي موصوفاً يحدد صفة المعمول ويوضح دور عامله فيه نحو قولنا ( كتبَ الطالبُ واجبهُ كتابةً جميلةً ) فتضاعفت بتلك القيود معاني التركيب وأضاف التشخيص للمفعول المطلق جلاءً وبياناً ، أما النوع الثاني من المفعول المطلق المختص القيد الخاص ببيان عدد حدوث الفعل وحصوله وفق عدد لا يزيد ولا ينقص وقت الحال الذي هو فيه ، نحو ( سجد العبدُ لربه سجدتين ) وبذلك يكون بياناً لعدد السجدات **(يونس، الجملة المقيدة في لغة القرآن الكريم، ٢٠١٤، صفحة ١٦٨)**. .

٣ – **ما ينوب عن المصدر** وهو الذي يُعطَى حكمَه لكونهِ منصوباً على أنه مفعولٌ مُطلَقٌ وأشهرها :

١ –اسم المصدرِ، نحو "أعطيتُك عَطاءً .

٢ –صفتهُ ، نحو قوله تعالى : {اذكروا الله كثيراً} .

٣ –ضميرُهُ العائدُ اليهِ، نحو "اجتهدتُ اجتهاداً لم يجتهدهُ غيري".

٤– مرادفُهُ – بأن يكون من غير لفظهِ، معَ تَقارُب المعنى نحو ""قمت وقُوفاً"

٥ –مصدر يُلاقيهِ في الاشتقاقِ، كقولهِ تعالى {واللهُ أنبتَكم من الأرض نبَاتاً} ،

٦ –ما يَدلُّ على نوعه، نحو " قعدتُ قعدَ القُرفُصاءَ" و"جلسَ الاحتباءَ"

٧ –ما يدلُّ على عدده نحو ومنه قولهُ تعالى {فاجلدوا كلَّ واحدٍ منهما ثمانينَ جلدةً} .

٨ – ( كل ، بعض ) إذا أضيفا الى المصدر ، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا ٢٩ ﴾ الإسراء: ٢٩

٩ –ما يدلُّ على آلته التي يكونُ بها، نحو " رشقتُ العدوَّ سهماً، أو رَصاصةً ، و " ضربتُ اللصَّ سَوطاً، أو عصاً " ، وهو يَطّردُ في جميع أسماءِ آلاتِ الفعلِ.

١٠ – ""ما" وأَيُّ" الإستفهاميَّتان، نحو "ما أكرمتَ خالداً؟ " و"أَيَّ عيشٍ تعيش؟ "، ومنه قوله تعالى {وسيعلمُ الذين ظَلموا أَيَّ مُنقلب ينقلبون] .

١١– "ما ومهما وأَيُّ" الشَّرطيّاتُ "ما تجلسْ أجلسْ" و"مهما تقف أقف و أي سير أسير . **(الغلاييني، ١٩٩٣ م ، الصفحات ٣ / ٣٤ – ٣٥)**

**ثالثاً – عامل نصب المفعول المطلق .**

يعملُ في المفعولِ المُطلقِ أحدُ ثلاثةِ عواملَ

١– الفعلُ التام المتصرّفُ، نحو "أتقِنْ عملَك إتقاناً".

٢– الصفةُ المُشتقّةُ منهُ، نحو "رأيتُهُ مُسرعاً إسراعاً عظيماً".

٣– مصدرُ الفعل نحو "فرحتُ باجتهادك اجتهاداً حسناً"، ومنه قوله تعالى {فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُوراً} [الإسراء: ٦٣] .

**رابعاً – أحكامه فإنَّ للمفعول المطلق أحكاماً وقوانين تُقيَّده و تنظمه في النص الخطابي و هذه الأحكام ثلاثةٌ وهي :**

١ –وجوب نصبُه أي أنَّ يُنصب المفعول المطلق وعدَّهُ من المنصوبات فلا يتعداها الى غير ذلك .

٢ – وجوب أن يقعَ المفعول المطلق بعدَ العامل فيه إن كان الغرض منه التأكيد على تحديد جنسه ووقوع فعله كما في قولنا ( تعلَّم الطالبُ الكتابة تعلماً ). فإن كان الغرض منه للنَّوع أو العدَدِ، جاز أن يُذكرَ المفعول المطلق بعد عامله أو قبله نحو قولنا ( آمنتُ بربي إيماناً كاملاً ، و إيماناً كاملاً آمنتُ بربي )، ونحو ( سجدتُ سجدتين ، و سجدتين سجدتُ ) ، أما إذ كان المفعول المطلق استفهاماً أو شرطاً ، فيجبُ فيه تَقدمُه على عاملهِ ولا يجوز تأخيره بعده ،وذلكَ لأنَّ أسماءِ لاستفهام والشرط لها الصدارةَ في الكلام نحو "ما أكرمتَ خالداً؟ " و"أَيَّ عيشٍ تعيش؟ .

٣– جواز أن يُحذَفَ عاملُهُ ، إن كان المفعول المطلق مبيناً للنوع أو دالا على عدده ، لوجود قرينةٍ دالّةٍ عليه، فتقولُ "ما جلستَ "، فيقالُ في جوابه ( بَلى جُلوساً طويلاً، أَو جَلستينِ ) ، ويُقالُ "إنك لا تعتني

بعملك"، فتقولُ ( "بلى اعتناءً عظيماً" )، ويقال "أيَّ سيرٍ سرتَ؟ "، فتقول ( "سيرَ الصالحينَ" ) ، وتقول لِمنْ تأهَّبَ للذهاب للحجَّ أو عاد منه ( حَجّاً مبروراً" ) أي حججتَ حجاً مبروراً ، ولِمن قدِم من سفَره ( قدوماً مُباركاً ) أي قدِمتَ قدوماً مباركاً . (**الغلاييني، ١٩٩٣ م ، الصفحات ٣ / ٣٦ – ٣٧** ) .

وبذلك يمكن القول إنَّ المفعول المطلق الذي جاء مطلقاً من القيود الفعلية بعدم وقوع فعل الفاعل عليه كما في المفعول به أو من القيود الظرفية الزمانية أو المكانية أو خاليا من قيود العلة والمعية كما في المفعول لأجله و المفعول معه ، إذ جاء المفعول المطلق متمثلاً بمصدر فعله مبهماً كما في قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ۝٤ ﴾ المزمل: ٤ فأكد بالمصدر القيام بفعله تأكيداً لا ينطوي شك فيه و بعده ، أو قد يكون المفعول المطلق مختصاً بمعاني معينة توضح وتخصص وتفسر وتحدد معنى مفعوله الذي جاء فيه والذي ينقسم الى قسمين ما كان لبيان نوع فعله مثاله قولنا ( قرأتُ القصيدةَ قراءةً جميلةً ) فحدد هنا نوع الفعل الذي تم القيام به بقراءة جميلة أو قد يكون لبيان عدد تكرار فعله كأن نقول ( قرأتُ القصيدةَ قراءتين ) فحدد عدد مرات قراءة القصيدة أو قد ينوب عن المفعول المطلق أدوات أخرى كاسم المصدر نحو (كلّمتكَ كلاماً ) وصفته نحو قولنا (سرتَ أحسنَ السيرِ" ) ومرادفه نحو قولنا ("أعجبني الشي حُباً" ) أو مصدر يلاقيه في الاشتقاق نحو قولهِ تعالى {تَبَتَّلْ إليهِ تَبتيلاً} . وبذلك تقيدت حدود المعاني بما جاء به المفعول المطلق أو ما ناب عنه ليقدم دوراً مهماً في توجيه معنى الجملة ودلالته وتأكيدا لما اقتضاه فتوجه الى الوجهة التي أرادها منتج النص ووافقت سياقه الذي جاءت عليه ، فتقيدت المعاني وتشخصت بتلك القيود ولم تتعداها أو تتجاوزها فأدت دورها في اتمام الفائدة ايمانا بمنطلق الزيادة في المبنى زيادة في المعنى ، ولولا هذه القيود لذهب المعنى الى اطلاقه بغايات أُخر تدل على الابهام والعموم والشمول وفق ما يقتضيه المقام ويطلبه منتج النص .

## الخاتمة

استعرضت في هذه الدراسة الموسومة بـ ( الاطلاق والتقييد النحوي ودورهما في توجيه المعنى ) والذي خصصته بالنحوي لأخرجه من دائرته المتعارف عليها في علمي الأصول والبلاغة والذي لا يقل شأناً عنهما في هذا العلم – علم النحو – والتي اخترت المفعول المطلق فيها قيداً من القيود المختصة بتحديد وتفسير وتوجيه معاني الجمل والتراكيب النحوية والتي توصلت فيها الى نتائج مهمة منها وهي كالآتي :

١ . لم يحظَ الاطلاق والتقييد النحوي لدى علماء النحو الاهتمام ذاته الذي وجدته في الدراسات الاصولية والفقهية أو بنفس العناية المتوافرة لدى البلاغيين به ، إذ كانت موضوعاته في النحو متناثرة بين هذه الكتب

وتلك بعضها إشارات وبعضها لا تكاد تذكر إلا عرضاً في اطلاق المعاني أو تحديدها وتفسيرها وتقييدها بما يسعى إليه منتج النص ويقتضيه السياق والمقام .

٢ . إنَّ للطلاق أدوات تمكنه من تأدية أغراضه في توجيه دلالة المعاني كما للتقييد قيود تحددها ، وترتبط أدوات الاطلاق بالاسمية والفعلية ومن الاسمية حذف الفاعل وحذف المفعول والتنكير في الاسماء أما الأدوات المرتبطة بالفعلية فتدور بين الفعل الماضي والمضارع ، أما القيود النحوية فكثيرة منها ما اتفق عليها النحاة الأفعال الناسخة والحروف المشبهة بالفعل والمفاعيل الخمسة والتوابع والظرف والجر .

٣ . إن للإطلاق أهمية بالغة في توجيه المعاني ويلجأ إليه عندما يتطلب المقام ذلك متمثلاً بالإبهام والعموم والشمول في دلالة التراكيب والجمل ، و لكن قد يلجأ الناص الى التقييد بالقيود النحوية عندما تكون الغاية من الكلام التشخيص والتخصيص والتفسير والتحديد للمعاني فتلزمها موقعاً معيناً لا تخرج عنه ولا تقبل التأويل فيه .

٤ . المفعول المطلق بأنواعه وما ناب عنه أحد القيود التي تؤكد وتفسر وتبين وتحدد معنى الفعل ونوعه وعدده وقوته ودوره في اتمام الفائدة لدى المتلقي بشكل لا يُشكل عليه دقائق الدلالات المتدفقة من اطلاق المعاني في الجملة النحوية فتختصر الوقت والجهد في الاستقراء والتحليل والاستنباط للبحث عن حقائق تلك المعاني .

٥ . إنَّ مصطلح المفعول المطلق قد تزامن مع الاطلاق لكنه لم يحمل دلالته النحوية بل حمل مفهومه اللغوي العام من التحرر والانفلات إلا أن اطلاقه نحوياً كان من حيث تحرره من قيود الزمن والظرفية والسببية والمعية .

وبهذه النتائج نختتم دراستنا في( الاطلاق والتقييد النحوي ودورهما في توجيه المعنى المفعول المطلق أنموذجاً ) سائلين الباري عز وجل أن نكون قد وفقنا في بيانه وعرضه ودراسته وما توصلنا إليه من نتائج وأن تكون هذه الدراسة نقطة انطلاقة لنا ولغيرنا لمن أراد التوسع فيه والاستزادة منه سواء في مجال علم النحو أو في علم الدلالة أو في غيرها من العلوم لما تحمله من أهمية في تفسير الكثير من الظواهر النحوية وبيان المراد منها في توجيه دلالة النص الخطابي والتوفيق بين اطراف عملية التخاطب حتى تبلغ به أسمى مراتب التألق والإبداع في اختيار الألفاظ وأبلغ درجات الدقة في المعاني وأبلغ أسلوب في التعميم والتخصيص والابهام والايضاح واللبس والافهام وهو ما ينطوي تحت مصطلح الاطلاق والتقييد النحوي في لغتنا العربية .

**References**

The Holy Quran

١. Ibn al-Hajib. (2010). Al-Kafiya fi al-Nahw. Cairo: Maktabat al-Adab.

2. Ibn Ashur. (1984). Al-Tahrir wa al-Tanwir. Tunis: Al-Dar al-Tunisiyya.

3. Ibn Manzur. (1414 AH). Lisan al-Arab. Beirut: Bayt Sader.

4. Ibn Hisham. (1432 AH). Awdaḥ al-Masalik ila Alfiyyat Ibn Malik. Beirut: Dar al-Fikr.

5. Ibn Hisham al-Ansari. (1985). Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib. Damascus: Dar al-Fikr.

6. Ibn Ya'ish. (2001). Sharh al-Mufassal li al-Zamakhshari. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.

7. Ahmad Ibn Faris. (1997 CE). Al-Sahibi fi al-Lugha. Cairo: Muhammad Ali Baydoun.

8. Ahmad Izzat Yunus. (2014). Al-Jumla al-Muqayyadah fi Lughat al-Qur'an al-Karim. Cairo, Egypt: Dar al-Afaq al-Misriyya.

9. Ahmad Izzat Yunus. (3014). The Restricted Sentence in the Language of the Holy Qur'an. Cairo: Dar al-Afaq al-Arabiyya.

10. Al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi. (1432 AH). Al-Ayn. Beirut: Maktabat wa Dar al-Hilal.

11. Al-Dimashqi. (1990 CE). The Beneficial Chapters on the Added Waw. Amman: Dar al-Bashir.

12. Al-Rummani, Abu al-Hasan Ali ibn Isa (d. 338 AH), ed. Ibrahim Anis. (1984 CE). Two Treatises on Language. Beirut: Dar al-Fikr.

13. Al-Suyuti. (1432 AH). Ham' al-Hawami'. Egypt: Al-Maktabah al-Tawfiqiyya.

14. Al-Suyuti. (1998). Al-Muzhir fi al-Lughah. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

15. Al-Sharif al-Jurjani. (1983). Al-Ta'rifat. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

16. Tamam Hassan. (1979). The Arabic Language: Its Structure and Meaning. Cairo: The Egyptian General Book Organization.

17. Hamad Mukhlif Hussein, Muhammad Yass. (Vol. 31, No. 12/2024). Restriction by the Present Sentence in the Interpretation of Al-Tahir Ibn Ashur (d. 1393 AH). Tikrit University: Tikrit University Journal of Humanitiںes.

18. Sirwan Abdul-Zahra Al-Janabi. (2002). Connection and Restriction in the Qur'anic Text. Iraq: Dar Safaa.

19. Fadhil Al-Samarrai. (1990). Meanings of Grammar. Beirut: Dar Al-Fikr.

20. M. M. Munther Khader Muhammad, Prof. Dr. Nafi Alwan Bahloul, Prof. Dr. Muwaffaq Hussein Alawi. (2024). Commentary on Al-Kafiya by Allama Jalal Al-Din Muhammad Ibn Yusuf Al-Hawai Al-Sarai Al-Tabrizi (d. 838 AH): The Absolute Object as a Model - A Study and Critical Edition. Iraq: Published research, Volume 31, Issue 1/31. Tikrit University: Tikrit University Journal of Humanities.

21. Mustafa ibn Muhammad Salim (d. 1364 AH) al-Ghalayini. (1993 CE). Jami' al-Durus al-'Arabiyya. Beirut: al-Maktabah al-'Asriyya, Sidon, 28th edition.

22. Munji al-'Umari. (2014 CE). al-Qayd al-Syntaki fi al-Jumla al-'Arabiyya. Tunis: al-Dar al-Tunisiyya lil-Nashr, 1st edition.

23. Mahdi al-Makhzoumi. (1986). fi al-Nahw al-'Arabi Naqd wa Tawjih. Beirut: Dar al-Ra'id al-'Arabi..